تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1939 – 1954م:

أولا: الحركة الوطنية الجزائرية خلال فترة الحرب العالمية الثانية

منذ تاريخ نزول الحلفاء بالجزائر في 08 نوفمبر 1942م دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تطورها السياسي، حيث سيطر فيها الحلفاء من جهة ولجنة فرنسا الحرة من جهة أخرى، واستمرت هذه المرحلة إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية وحوادث 8 ماي 1945م. ولقد تميزت هذه المرحلة من الجانب الوطني بمحاولة ملء الفراغ السياسي على يد فرحات عباس وجماعة النخبة والنواب، ومن مظاهره:

1 مذكرة فرحات عباس للحلفاء 20 ديسمبر 1942م: فلقد أثر نزول الحلفاء بالجزائر 8 نوفمبر 1942م وأدى إلى بلورة موقف موحد حول شروط الجزائريين للدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء تباحث بشأنه فرحات عباس الذي استأنف نشاطه السياسي من جديد واجتمع مع ممثلي الأحزاب السياسية والنواب (مع عناصر حزب الشعب وممثلي الجمعية وعدد من المنتخبين) للتداول في الموقف الجديد، وفي الأخير قدم مذكرة للحلفاء بتاريخ 20 ديسمبر 1942م باسم "**ممثلي الجزائريين المسلمين**"، وطالبوا فيها بانعقاد مؤتمر كشرط للمشاركة معهم في الحرب، وتكون مهمته وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين. لكن الحلفاء رفضوا استلام المذكرة الجزائرية بدعوى أنها تخص الجزائريين وأمر داخلي، مما أدى بفرحات عباس بإعادة صياغة المذكرة وتقديمها للسلطات الفرنسية بالجزائر والتي قامت برفضها، ومع ذلك استمر نشاط الحركة الوطنية الجزائرية.

2 – بيان فيفري 1943م:(03 – 10 فيفري): عقد الوطنيون الجزائريون اجتماعا في 3 فيفري 1943م، وتم الاتفاق على لائحة مطالب تقدم للسلطات الفرنسية في شكل ميثاق باسم "**بيان الشعب الجزائري**"، ولقد شارك في هذا الاجتماع النواب (تامزالي – غريسي أحمد– ابن جلول – قاضي عبد القادر) وممثل حزب الشعب محمد الأمين دباغين، وممثلي جمعية العلماء (العربي التبسي – خير الدين المدني)، وممثل جمعية الطلبة محمد جمام، إضافة

إلى فرحات عباس الذي كلف بديباجة البيان، وفي الأخير خلص بيان فيفري لتحديد مطالب الشعب الجزائري ممثلة في النقاط التالية:

- إدانة الاستعمار وإلغاءه.
- تطبيق حق تقرير المصير لكل الشعوب الصغيرة والكبيرة.
- منح الجزائر دستورا خاصا يضمن لها ما يلي:

أ – الحرية والمساواة لكل السكان دون تمييز جنسي أو ديني.

ب– إلغاء الملكية الإقطاعية وتجسيد إصلاح زراعي يضمن رفاهية الطبقة الفلاحية.

ج – جعل اللغة العربية لغة رسمية مثل اللغة الفرنسية

د – حرية الصحافة والاجتماعات.

هـ – التعليم المجاني والإجباري.

و – حرية الدين، وفصل الدين عن الدولة.

ز – مشاركة المسلمين الجزائريين في حكم وإدارة بلادهم.

- إطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين.

رد فعل السلطات الفرنسية من البيان: أحس الفرنسيون وعلى رأسهم الحاكم العام بيروتون بخطورة لهجة البيان، فتظاهروا بقبوله من حيث المبدأ وطلبوا من الوفد تقديم خطة عمل للإصلاح أي ملحق للبيان، والهدف هو كسب الوقت، وبالفعل عاد فرحات عباس ورفاقه وصاغوا ملحق للبيان أو خطة عمل كما طلبها منهم الفرنسيون، وقدموها إليهم يوم 26 ماي 1943م، وقدمت نسخة إلى ديغول في لندن يوم 10 جوان 1943م.

وعندها قدم الحاكم العام بيروتون وعودا غير سياسية تمثلت في إدخال إصلاحات تحسن من وضعية الجزائريين، مما أدى بعزله من طرف السلطات الفرنسية، وعين مكانه الجنرال كاترو الذي أعرب عن رفضه لمطالب البيان، وهدد موقعيه وأصر أن الجزائر ستبقى فرنسية،

واعتقل فرحات عباس وعبد القادر السائح ثم أطلق سراحهما. أما ديغول رئيس الحكومة أنذاك شكل لجنة للإصلاح، وخاطب الجزائريين في قسنطينة 22 ديسمبر 1943م واعدا إياهم بإصلاحات مهمة، وفي 7 مارس 1944م أصدر أمرية لإسكات الجزائريين تؤكد على المساواة بين المسلمين والمستوطنين، وتسمح للجزائريين بدخول جميع الوظائف، وتوسيع تمثيلهم في المجالس المحلية، وتمنح الجنسية الفرنسية لفئات أخرى من المسلمين قدرت بخمسون ألف مسلم مع الحفاظ على أحوالهم الشخصية.

3 – حركة أحباب البيان والحرية 1944م: جاءت ردا على إصلاحات ديغول التي لم تتقبلها النخبة السياسية، لأنها جاءت متأخرة. فالجزائريون لم يعودوا يرغبون في الجنسية التي رفضها فرحات عباس، ومن ثمة باشر اتصالاته مع أطراف الحركة الوطنية لإنشاء حركة سياسية تدافع عن مطالب البيان الجزائري سماها "**جمعية أحباب البيان والحرية**"، التي أعلن عن ميلادها يوم 14 مارس 1944م. وهي حركة جديدة تهدف إلى إرسال جمهورية مستقلة ذاتيا ومرتبطة بفرنسا، وأهدافها: المطالبة بفكرة الأمة الجزائرية، ودستور للجزائر يضمن إقامة جمهورية مستقلة يجمعها اتحاد فيدرالي مع جمهورية فرنسا. لكن فرنسا ضيقت على نشاط أحباب البيان بإتباع سياسة القمع والتضييق. ومع ذلك كان لهذه الحركة دور هام في جمع كلمة الحركة الوطنية، ومثلت غطاء لنشاط عناصر حزب الشعب المنحل والحزب الشيوعي.

ثانيا: إعادة بناء الحركة الوطنية 1945م – 1954م:

خلفت الحرب العالمية الثانية ومجازر 8 ماي 1945م نتائج وانعكاسات كبرى على نضال الشعب الجزائري، وخاصة التطورات التي عرفتها التيارات السياسية.

فبعد حوادث 8 ماي حاولت الإدارة الفرنسية انتهاج سياسة التهدئة لامتصاص غضب الجزائريين، بإصدار العفو العام 16 مارس 1946م الذي أدى إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، مما أدى بعودة نشاط الحركة الوطنية من جديد بظهور:

1-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: أسسه فرحات عباس مع رفاقه المنتخبين في 16 مارس 1946م، وأكدوا في نضالهم على وجوب إرساء مشروع دستور جديد للجزائر يقوم على إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا، لها حكومة وبرلمان وصلاحيات كاملة على أن ترتبط بالاتحاد الفرنسي كدولة متعاونة، وبالتالي اعتمد فرحات عباس في نضاله على مبدأ النضال السياسي المعتدل والثورة القانون.

2-حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1946م: بعد إطلاق سراح مصالي الحاج 31 جويلية 1946م، قرر أن يشكل حزبا سياسيا شرعيا على أن يواصل في نفس الوقت نضاله السري في إطار حزب الشعب الجزائري. وفي الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1946م أعلن عن ميلاد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التي أصبحت حزبا سياسيا جماهريا له برنامج وطني يهدف إلى الكفاح بكل السبل لنيل الاستقلال، كما كون الجناح السري العسكري المتمثل في المنظمة الخاصة.

والملاحظ أن مطالب هذا الحزب هي نفسها مطالب حزب الشعب والنجم من قبل نذكر منها على سبيل المثال: استقلال الجزائر، جلاء قوات الاحتلال، تأسيس جيش وطني.

3-جمعية العلماء المسلمين: بعد صدور العفو العام 1946م أطلق سراح البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء بعد وفاة الشيخ ابن باديس عام 1940م، وبعد حوادث 8 ماي 1945م أصبحت الجمعية تنتهج سياسة متقاربة من حزب البيان الجزائري الذي يقوده فرحات عباس، وفي الفترة الممتدة من 1946م إلى غاية 1954م تركز نشاط جمعية العلماء على بناء المدارس لتعليم العربية وجمع المال لتوظيف الأساتذة، وإرسال البعثات إلى المشرق العربي، وبالتالي واصلت الجمعية خطها الإصلاحي.

4-الحزب الشيوعي الجزائري: في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية وصل عدد منخرطيه إلى ما يقارب 15 ألف عضو في سنة 1947م، وأن هذا الحزب بالرغم من اتهامه من

الكثير من الأطراف، ووصفه أنه لم يكن حزبا جزائريا خالصا، وأنه لم يؤثر في مسار الحركة الوطنية لا قبل ولا بعد الثورة سنة 1954م، لكنه لعب دورا كبيرا في النضال السياسي والعسكري خاصة بعد دخول الحزب رسميا للثورة في مارس 1956م فقد تغيرت مواقفه السياسية جذريا.

الموقف الفرنسي وصدور دستور 1947م: لجأت الإدارة الفرنسية إلى سياسة الإصلاحات بإصدار دستور 20 سبتمبر 1947م وهو ما عرف بدستور الجزائر الخاص، وذلك بسبب تزايد ضغط الحركة الوطنية واصرارها على تحقيق مطالبها.

ومن خصائص هذا الدستور أنه أكد على انتهاج السياسة الإدماجية في الجزائر، حيث اعتبر الجزائر ثلاث عمالات فرنسية ذات شخصية مدنية تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، وتطبق فيها القوانين الفرنسية الواردة في القانون، وانشاء مجلس يتكون من 120 عضوا منه 60 ممثلين للمستوطنين و60 ممثلين عن الجزائريين، وأكد على إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. لكن الأحزاب السياسية في الجزائر رفضته مع الشعب الجزائري لأنه يتعارض مع مطالبها.

أزمات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1949 – 1954م:

1 الأزمة البربرية 1949م: في سنة 1949م تعرض حزب الشعب الجزائري لمؤامرة داخلية هددت وحدة الحزب والأمة الجزائرية، وعرفت هذه المؤامرة بالأزمة البربرية، ففي سنة 1946م أسس حسين ايت أحمد وولد حمودة، وعمر أو صديق وبناي نواة المجموعة البربرية داخل حزب الشعب، وكانوا كلهم أعضاء في الحزب، وكان هؤلاء يرفضون العروبة والإسلام اللذين يعتبرهما حزب الشعب الجزائري ثابتين من الثوابت الوطنية، وفي ربيع 1948م راح الطالب محند علي يحي المعروف برشيد يعمل لكسب المناضلين في حزب الشعب بفرنسا لهذا التيار، الذي يؤكد على الهوية الثقافية البربرية ويعادي كل ما هو عربي وإسلامي، وفي

ربيع 1949م انفجرت الأزمة البربرية وذلك بعدما تمكن محند من أن يجعل اللجنة المسؤولة على نشاط الحزب في فرنسا تصدر قرار "**باستنكار خرافة الجزائر العربية المسلمة**"، فثارت قاعدة المناضلين في فرنسا على هذا القرار، وبعثت برسائل إلى قيادة الحزب في الجزائر تحتج فيها على أعمال هذه العناصر الملحدة التي تحارب الإسلام والعروبة، فأرسلت قيادة الحزب وفدا إلى باريس، ودخلوا في مناوشات على مكاتب الحزب التي تم استرجاعها من المتسببين في الأزمة وطردهم، ثم أصدر الحزب أمرا بطرد محند علي يحي وكل الذين عملوا معه وأيدوه، كما قاومت بلاد القبائل هذا التيار وطهرت 11 قسمة للحزب، وخلاصة ما توصل إليه الحزب من هذه الأزمة هي أن النزعة البربرية تعتبر عامل تدمير للحركة الوطنية تعمل لصالح الاستعمار.

2 اكتشاف المنظمة الخاصة 1950م: في المؤتمر الأول لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في فيفري 1947م تقرر تكوين المنظمة السرية الخاصة، وهي منظمة شبه عسكرية يتمثل دورها في اقتناء السلاح وتدريب الأفراد، فكانت كجناح عسكري للحزب وأسندت قيادتها إلى محمد بلوزداد، وفي سنة 1950م تم اكتشاف التنظيم بسبب تافه وذلك عندما قررت عناصر من المنظمة تأديب أحد المناضلين بتبسة وهو عبد القادر خياري – رحيم– لكن فر هذا المناضل وأبلغ الشرطة الفرنسية بأسرار هذا التنظيم، وعندها شنت الشرطة الفرنسية حملات اعتقال وتعذيب للقضاء على التنظيم، وهكذا فإن قضية اكتشاف المنظمة عصفت بالحزب وأدت إلى إضعافه.

3 أزمة انشقاق حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1950 – 1954م: إن اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950م من طرف السلطات الفرنسية هي التي عصفت بالحزب وأدت إلى إضعافه. وظهرت أزمة بين مصالي الحاج زعيم الحزب واللجنة المركزية، حيث عمد مصالي منذ سنة 1950م بإقرار مبدأ الرئاسة مدى الحياة، لكن اللجنة المركزية رفضت ذلك.

وفي 14 ماي 1952م نفت السلطات الفرنسية مصالي الحاج من الجزائر إلى فرنسا بعد قيامة بجولة في الشرق الجزائري، ووضع تحت الإقامة الجبرية في مدينة نيورث الفرنسية، مما دعا إدارة الحزب في أفريل 1953م لعقد مؤتمر الحزب، وهناك ظهر خلاف كبير بين أنصار مصالي واللجنة المركزية للحزب، وبلغ النزاع ذروته في جويلية 1954م، وأراد كل طرف ربح المعركة السياسية، فعقد أنصار مصالي مؤتمر هورنو ببلجيكا من 3 إلى 15 جويلية 1954م وأصدر قراراته بحل اللجنة المركزية للحزب، ومنح الثقة المطلقة لمصالي الحاج لإعادة المبادئ الثورية، وبعدها بشهر عقد المركزيون مؤتمر الحزب بمدينة الجزائر وقرروا إقالة مصالي من الحزب وجماعته، وبذلك حدثت القطيعة واشتدد النزاع بين المصاليين والمركزيين، وانقسم الحزب مما أدى في الأخير إلى تجسيد الكفاح المسلح، على يد اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي شكلها قادة المنظمة الخاصة في 23 مارس 1954م بعد عدة محاولات للتوفيق بين المصاليين والمركزيين لكنها باءت بالفشل.

مراجع الدرس 3:

- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ط 3، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983م.
- حكيم بن الشيخ: مقاربات في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013م.
- عبد الله مقلاتي: المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830 – 1962، وزارة الثقافة، الجزائر.
- عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الإستقلال، ط 1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013م.
- عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، ط 1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.

- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.